اثر الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على العملية السلمية

ورقة بحثية لاستكمال مادة الصراع العربي الإسرائيلي

برنامج ماجستير الدراسات فلسطينية

اعداد الطالب خلدون مصلح

اشراف الدكتور نظام صلاحات

2023

الاهداء

الى روح كل من ضحى من اجل فلسطين وجعل من جسده جسرا تعبره الأجيال القادمة نحو الحرية و الاستقلال و بناء دولتنا الفلسطينية المستقلة

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	2
ملخص الدراسة	4
المقدمة	5
الفصل الأول : مدخل حول تاريخ الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين	10
دوافع الاستيطان الأستيطان الاستعماري الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1967	10
تمدد الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1967-2023).	11
مراحل الاستيطان الاستعماري الاسرائيلي	13
واقع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي	14
الفصل الثاني : اثار الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني	16
الفصل الثالث : انعكاس الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على العملية السلمية	18
دور الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في ترسيخ الاستيطان الاستعماري	19
دور المستوطنين في تدهور العملية السلمية	20
خطة حكومة نتنياهو الحالية (2023)لتسريع الاستيطان وتكريس الضم الفعلي	23
دور أحزاب اليمين الصهيوني في تدهور العملية السلمية	25
الفصل الرابع : موقف طرفي الصراع من الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية وانعكاس ذلك على العملية السلمية	26
الفصل الخامس : الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	28
المراجع	32

ملخص الدراسة

هدفت هذه الورقة البحثية الى التعرف على الأثر السياسي والديموغرافي والاقتصادي للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي وعلى افق العملية السلمية المبنية على فكرة حل الدولتين وقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة متواصلة جغرافيا وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 الى جانب دول إسرائيل تطبيقا لقرار مجلس الامن الدولي 242، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهاج الوصفي (أسلوب تحليل المضمون) حيث تم وصف الاستيطان الاستعماري على الأراضي المحتلة عام 1967وتحليله، ومن خلال الرجوع الى الأبحاث و الدراسات السابقة والكتب والمراجع والمقالات المنشورة على الانترنت للإجابة على تساؤلات الدراسة وفرضياتها ، وقد خلصنا في هذه الدراسة الى عدد من الاستنتاجات أهمها :-

1- **ترسيخ استراتيجية الاستيطان الاستعماري في الأراضي المحتلة عام 1967هو اجراء استراتيجي احادي الجانب من قبل سلطات الاحتلال وقد نجم عن ذلك خلق وقائع سياسية وديموغرافية وجغرافية وامنية واقتصادية تفرض إسرائيل من خلالها رؤيتها للحل على الجانب الفلسطيني .**
2- **الإجراءات الأحادية قطعت الطريق على قيام دولة فلسطينية مستقلة وجعلت السيادة الفلسطينية في أي حل نهائي منقوصة وغير متصلة بحدود خارجية مع المحيط العربي وفرضت رؤيتها للحل من خلال كونتونات مقطعة الاوصال تتحكم بها امنيا واقتصاديا**
3- **رغم تباين اعداد المستوطنين والمستوطنات التي أوردتها المصادر المختلفة الا ان الاعداد والإحصاءات كانت قريبة من بعضها وهذه الاعداد في تزايد مضطرد وفرضت واقع ديموغرافي جديد**

وفي ضوء الاستنتاجات التي وصلت اليها الدراسة فان الباحث يوصي بما يلي :-

1- **الإصرار على الثوابت الوطنية الفلسطينية والتمسك بمرجعية العملية السلمية(تطبيق قرارات الشرعية الدولية خاصة القرار 242 ورفض أي إجراءات أحادية الجانب فرضتها إسرائيل على الأرض).**
2- **عدم قبول أي حل الا عبر رعاية دولية متعددة الأطراف وعدم انفراد الولايات المتحدة الامريكية برعاية عملية السلام مع التركيز على الحل عبر العمق العربي للشعب الفلسطيني لإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الامن242 و338 والتمسك بالمبادرة العربية للسلام .**
3- **اصلاح وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والعمل على انهاء الانقسام من اجل توحيد وتصليب الموقف الفلسطيني .**
4- **العمل على تثبيت المواطنين في أراضيهم من خلال دعم صمودهم وتوفير مشاريع وتسهيلات اقتصادية لهم والعمل على إيجاد بنية تحتية تساعدهم الاستمرار والثبات**

المقدمة

بعد نهاية حرب الخامس من حزيران عام 1967ومع سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على ما تبقى من فلسطين التاريخية ، أصدرت إسرائيل مرسوما مهد الطريق الى الاستيطان الاستعماري اليهودي شرق الخط الأخضر الذي عين عام 1949 حدودا لدولة إسرائيل بموجب اتفاقيات الهدنة الموقعة مع الدول العربية المحيطة وهي الأردن ومصر وسوريا ولبنان (في جزيرة رودوس اليونانية) برعاية الأمم المتحدة (وما تبعها من الإعلان الثلاثي المنفصل عام 1950 من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الذي تعهدوا فيه باتخاذ إجراءات داخل الامم المتحدة وخارجها لمنع انتهاكات الحدود او خطوط الهدنة) وقد كان هذا المرسوم قرار ضم القدس الشرقية الى دولة إسرائيل واتخذ من قبل حكومة الاحتلال الاسرائيلي والبرلمان الإسرائيلي (الكنيست)بعد انتهاء الحرب مباشرة حيث نص على تطبيق الإدارة والقانون الإسرائيلي على القدس الشرقية ، وقد جاء الضم الرسمي بحكم القانون الإسرائيلي عام 1980مع سن قانون اعلان القدس عاصمة كاملة موحدة لإسرائيل ، وقد قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بدعم انشطة الاستيطان الاستعماري اليهودي في الأراضي المحتلة عام 1967بحجج وتبريرات امنية ودينية وقومية وايدولوجية مستغلة الأوضاع القانونية المعقدة والهشة لملكية الأراضي الفلسطينية من أصحابها مشكلا بذلك انطلاق المشروع الاستيطاني الاستعماري في المناطق المحتلة عام 1967 الذي لازال مستمرا وبوتيرة متسارعة

لقد قسم هذا الاستيطان الاستعماري الضفة الغربية الى ثلاث مناطق رئيسية هي (1-المنطقة الأمنية الشرقية على امتداد غور نهر الأردن بما نسبته 22%من الضفة الغربية ، 2-المنطقة الأمنية الغربية بما نسبته 23% من أراضي الضفة الغربية ،3- منطقة الوسط والتي يسميها الاحتلال مناطق يهودا والسامرة وتشكل ما نسبته 55% من مساحة الضفة الغربية مقسمة الى معازل ومناطق عسكرية تفصلها حواجز عسكرية تنخرها طرق التفافية تغير من معالمها [1]

اما بخصوص مدينة القدس فقد تم عزلها بالكامل عن محيطها العربي في الضفة الغربية وطوق القدس بالجدار والمستوطنات من كل ناحية حيث خسرت ما يقارب (90%)من أراضيها لصالح المشروع الاستيطاني وعزلت اكثر من 100 الف فلسطيني مقدسي عن مدينتهم [2]

ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 واصلت إسرائيل تكثيف مشاريعها الاستيطانية الاستعمارية على أراضي الضفة الغربية عامة والقدس خاصة ، وبلغت نسبة أراضي الضفة الغربية التي أعلنتها سلطات الاحتلال أراضي دولة 70% تقريبا من أراضي الضفة الغربية مستغلة بذلك تأجيل موضوع الاستيطان الى قضايا الحل النهائي حيث تشير الدراسات والإحصاءات الى ارتفاع عمودي في زيادة اعداد المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية وتلقائيا زيادة اعداد المستوطنين لخلق وقائع تفاوضية جديدة تستطيع من خلالها إسرائيل الاستفادة منها في حال وجود مفاوضات سياسية في قضايا الحل النهائي [3]

---

[1] اماني القرم /سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2017-2022)شؤون فلسطينية (287-288)

[2] غسان دوعر 2012 ،المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية ،الاعتداء على الأرض والانسان ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، لبنان

[3] نظام بركات 2011 ، مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي ، مركز دراسات الشرق الأوسط -الاردن

ويرى الباحث ان الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي شكل عقبة حقيقية تحول دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة لديها تواصل جغرافي من خلال تقسيم الضفة الغربية الى كونتونات وإقامة جدار الفصل العنصري وشبكة طرق إسرائيلية غيرت معالم الجغرافية الفلسطينية ومصادرة الأراضي وغيرها من الاثار الاجتماعية والأمنية والاقتصادية والديموغرافية على ارض الواقع وفي ضوء ما تم ذكره فإن الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي اصبح له تبعات على العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين وقيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 بالإضافة الى الكثير من الأهداف الفرعية الأخرى ، لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في اثر الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين المقترح .

مشكلة الدراسة واسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في ان موضوع النشاط الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين اصبح يمثل احد اخطر الممارسات الإسرائيلية الهادفة الى منع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة على الأراضي المحتلة عام 1967 وتعمل كافة المؤسسات والمنظمات الإسرائيلية بتوجيه ودعم مباشر و ممنهج من قبل حكومة الاحتلال الإسرائيلي كان اخرها رصد موازنة لتشكيل مليشيات لحماية المستوطنات تتبع مباشرة لوزير الامن القومي الإسرائيلي (إيتمار بن جفير) ويهدف ذلك الى التوسع الاستيطاني الاستعماري في مختلف المناطق الفلسطينية بحيث تتحول شبكة الاستيطان الاستعماري وما يرافقها من شق طرق وجدران و مناطق عازلة ونقاط تفتيش وحراسة والتي خلقت تغيرات ديموغرافية و طيبوغرافية الى عائق حقيقي امام إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي .

والجدير ذكره الى ان تأثير حركة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي لا يقتصر على زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للمناطق التي تشملها حركة الاستيطان فقط بل ان اثاره المدمرة تمتد لسرقة الموارد المائية والثروات الطبيعية لتشمل التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي القائم في المجتمع الفلسطيني من حيث اعاقته للتنمية الفلسطينية ، لذا أتت هذه الدراسة للبحث في الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي واثره على العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين

ما اثر الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين ؟

يتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة التالية :-

1. **هل اختلف واقع الاستيطان الاستعماري الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 حتى عام 2023 ؟**
2. **هل يوجد للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي اثار سياسية وامنية وديموغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تعيق إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة ؟**
3. **هل يوجد تأثير للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على المنظومة الأمنية للدولة الفلسطينية المقترحة ؟**

4- هل يوجد تاثير للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في تدهور العملية السلمية ورؤية حل الدولتين ؟
5- هل يوجد مواقف لأطراف الصراع من الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967 ؟
6- هل لمواقف اطراف الصراع انعكاسات على العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين ؟

فرضيات الدراسة

- يوجد اختلاف في واقع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في المناطق المحتلة منذ عام 1967 حتى عام 2023
- يوجد اثار للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي سياسية وامنية وديموغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تعيق إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة
- يوجد تأثير للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على المنظومة الأمنية للدولة الفلسطينية المقترحة
- يوجد تأثير للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في تدهور العملية السلمية و رؤية حل الدولتين
- يوجد مواقف لأطراف الصراع من الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967
- يوجد لمواقف اطراف الصراع انعكاسات على العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين

منهجية الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي (أسلوب تحليل المضمون) بهدف دراسة عملية الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ووصفها و تحليلها وتأثير ذلك على رؤية حل الدولتين ومن اجل الإجابة على أسئلة الدراسة البحثية .

أهمية الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على الواقع الذي فرضه الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي وتوضيح السياسة الحقيقية الإسرائيلية المبنية على المراوغة في التعامل مع القضية الفلسطينية خلال مراحل الصراع المتتالية بما فيها سنوات المفاوضات منذ عام 1993 كما تبرز أهمية الدراسة في سعيها لتوضيح الإشكاليات التي أدت الى تأجيل موضوع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي لمفاوضات الحل النهائي والذي مكن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خاصة حكومة نتياهو الحالية من فرض سياسة الامر الواقع من خلال التغول الاستيطاني وتغير معالم الأرض والسيطرة على اكبر نسبة ممكنة منها خاصة المناطق الاستراتيجية مثل منطقة الاغوار والبحر الميت والمناطق التي تقع فوق الحوض المائي الغربي ، وقد سعت الدراسة لتوضيح ما وصلت اليه رؤية حل الدولتين .

اهداف الدراسة

بناءا على ما سبق ذكره فإن الدراسة سعت الى تحقيق الأهداف التالية :-

- **معرفة ان كان هناك اختلاف في واقع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 ولغاية 2023**
- **معرفة ان كان هناك اثار الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي السياسية والديموغرافية والأمنية في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 ومدى تأثيرها على رؤية حل الدولتين**
- **معرفة ان كان هناك تأثير للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على المنظومة الأمنية للدولة الفلسطينية المقترحة**
- **معرفة ان كان هناك تأثير للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في تدهور العملية السلمية و رؤية حل الدولتين**
- **معرفة ان كان يوجد مواقف لأطراف الصراع من الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967**
- **معرفة ان كان لمواقف اطراف الصراع انعكاسات على العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين**

أدوات الدراسة

تم الاستعانة بالوثائق والدوريات والمجلات المنشورة ومراجعة وتحليل الدراسات والأبحاث السابقة المنشورة على شبكة الانترنت التي بحثت في موضوع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة وتأثير هذا الاستيطان على رؤية حل الدولتين

حدود الدراسة الزمانية والموضوعية

تم اجراء هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول لبرنامج الدراسات الفلسطينية بجامعة الاستقلال ، عن مادة الصراع العربي الإسرائيلي في شهر 4 / 2023 وقد انحصرت الدراسة في البحث بأثر الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على رؤية حل الدولتين وقيام دولة فلسطينية على الأرض المحتلة عام 1967

مصطلحات الدراسة

الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي : هو استيلاء اسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بحجج دينية وتاريخية وامنية واستغلال كافة مواردها وثرواتها الطبيعية واقتلاع سكانها الفلسطينيين من أراضيهم وتحويل الأرض الفلسطينية الى ارض جديدة بمسميات دينية يهودية وتغير جغرافيتها و ديموغرافيتها و يمارس السيطرة المطلقة عليها من خلال المستوطنون

العملية السلمية : مفاوضات متقطعة عقدت خلال اعمال العنف المستمرة التي سادت منذ بداية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي للوصول الى اتفاق سلام بينهما [4]

حل الدولتين : حل مقترح للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، مستمد من قرار مجلس الامن الدولي 242 وهو الأساس الذي قامت عليه توقيع الاتفاقيات المؤقتة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ويقوم على أساس دولتين احدهما إسرائيل تقوم على مساحة 78% من أراض فلسطين التاريخية وهي ما تم احتلاله عام 1948 ، والأخرى فلسطينية على أراضي حدود الرابع من حزيران عام 1967على مساحة 22% من مساحة فلسطين التاريخية ، تعيشان جنبا الى جنب وتكون الدولة الفلسطينية قائمة مستقلة ذات سيادة ومتصلة جغرافيا وقابلة للحياة وتكون عاصمتها القدس الشرقية [5]

جدار الفصل العنصري (حسب الفلسطينيين) أو الحاجز الأمني (حسب الإسرائيليين) هو عبارة عن جدار طويل بنته إسرائيل في الضفة الغربية الى الشرق من الخط الأخضر وعلّلت ذلك بمنع دخول سكان الضفة الغربية الفلسطينيين إلى الأراضي المحتلة أو المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الخط الأخضر بينما يقول الفلسطينيون أنه محاولة إسرائيلية لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين أو ضم أراضٍ من الضفة الغربية إلى إسرائيل. يتشكل هذا الجدار من سياجات وطرق دوريات، وفي المناطق المأهولة بكثافة مثل منطقة المثلث أو منطقة القدس تم نصب أسوار بدلاً من السياجات. بدأ بناء الجدار في 2002 في ظل انتفاضة الأقصى، وفي نهاية عام 2006بلغ طوله 402 كم،

---

5 نظام بركات 2011 مستقبل و سيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي – مركز دراسات الشرق الأوسط / الأردن

[5] د. محمد اشتية 2017 المستعمرات الإسرائيلية وتاكل حل الدولتين ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية – رام الله

إجراءات الدراسة

تقسم الدراسة الى خمسة فصول وهي

الفصل الأول : مدخل حول تاريخ الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين

الفصل الثاني : اثار الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على الفلسطينين في الأراضي المحتلة عام 1967

الفصل الثالث : دور الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في تدهور العملية السلمية

الفصل الرابع : موقف طرفي الصراع من الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967وانعكاس ذلك على العملية وفق رؤية حل الدولتين

الفصل الخامس : الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

مدخل حول تاريخ الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في فلسطين

لقد شكلت الأرض الفلسطينية محور الصراع بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني الرازخ تحت الاحتلال ،وان الوسيلة الأفضل كي يحقق الاحتلال اهدافه هي إقامة المستوطنات الاستعمارية ،ويعد الاستيطان الاستعماري وسيلة وهدف في حد ذاته وقد لجأ الاحتلال الى وسائل ودوافع متعددة ليحقق ذلك، عبر مراحل التمدد الاستيطاني الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين الأعوام 1967 و 2023 مما شكل واقعا وانتشارا جغرافيا انعكس على الديموغرافيا واتفاقيات تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

دوافع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي :

بحثت إسرائيل عن شرعنة الاستيطان الاستعماري للأرض الفلسطينية كي تشكل دوافع حقيقية لهذا الاستيطان ومن هذه الدوافع ما يعد مجرد ذرائع استخدمتها من اجل اقناع اليهود ذاتهم لقبول السكن داخل تلك المستوطنات ولتكسب شرعية و رأيا عاما دوليين مزيفين لتأييد الاستيطان، وهذه الدوافع هي :-

1. **دوافع دينية وتاريخية : فقد ربطت إسرائيل استيطانها الاستعماري منذ البداية بإدعاءات تاريخية و أفكار دينية منسوبة الى الديانة اليهودية كي تخلق الذرائع لتحقيق اهداف استراتيجية سياسية ، فالفكر السياسي الإسرائيلي يقوم على ضرورة إيجاد دولة يهودية نقية يجتمع بها يهود العالم كافة ومن ذلك الادعاء بان لليهود حقوقا تاريخية في الأرض الفلسطينية وبان هذه المناطق ارض محررة ولليهود الحق الاستيطاني فيها [6]**
2. **دوافع سياسية : يعتبر البعد السياسي من اهم الابعاد التي تسعى إسرائيل الى تحقيقها من وراء هذا الاستيطان الاستعماري ، لتحقيق مكاسب سياسية وفرض واقع جديد واغلبية يهودية على**

[6] بلال إبراهيم 2010 ، رسالة ماجستير بعنوان الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية واثره على التنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين

الأرض الفلسطينية لحسم مسائل معينة في المفاوضات مع الفلسطينيين قبل بدايتها كمسألة ترسيم الحدود ما بين دولة إسرائيل والدولة فلسطين او الكيان الفلسطيني المفترض ، وعليه فقد تم تركيز البناء الاستيطاني في كتل استيطانية وفق قاعدة الفصل والوصل ، أي وصل المستوطنات ببعضها البعض وفصل المناطق والتجمعات الفلسطينية الموجودة في الضفة الغربية عن بعضها البعض ويتجلى هذا الامر بالاستيطان والسيطرة على الارض[7]

3- دوافع امنية استراتيجية : تشكل المستوطنات سورا لإسرائيل وقد رأت إسرائيل ان هذه الاحزمة الاستيطانية جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمنية ، لذلك تم احتلال الأماكن الاستراتيجية والمرتفعات على حدود فلسطين والسهل الساحلي ووسط البلاد الى جانب احتلال تقاطعات الطرق الرئيسية وحصر المناطق العربية المكتظة بالسكان وتطويقها من كافة الجهات ، ويلاحظ ان السيطرة على مناطق الضفة بدافع تحقيق الامن يعني ضم ما نسبته(40-60 %)من أراضيها بما في ذلك القدس الشرقية ، و تبنى حزب العمل الإسرائيلي الدافع الأمني و رأى ان لهذه المستوطنات الاستعمارية دورا استراتيجيا في تقوية الوضع الأمني وقد اطلق مشروعه الاستيطاني (ايغال الون) ضمن استراتيجية امنية عام 1967[8]

4- دوافع اقتصادية :يتميز جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية)بوجود حوضي مياه جوفيين على جانبي الكتلة الجبلية الى الشرق والغرب مما شكل دافعا اقتصاديا هاما لدفع إسرائيل للاستيطان الاستعماري والسيطرة على هذه المياه ؛ ويمد هذان الخزانان إسرائيل ب 25% من مصادرها المائية ، وقد استغل اليشوف اليهودي هذه الخزانات الجوفية قبل تأسيس الكيان الإسرائيلي علم 1948بفترة طويلة ، الى جانب مياه الأنهار والوديان التي تقوم بسحب مياهها وتحويل مجاريها نحو المستوطنات والى جانب أهمية هذه المياه فقد احتلت إسرائيل مساحات واسعة من الأراضي لوفرة الموارد التي تقدمها لاسيما ان عمليات الاستيطان الاستعماري أحدثت تغيرا هيكليا في الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي من خلال تحويل اتجاهات قوة العمل وفرض القيود على قطاع الصناعة الفلسطيني وسلب مقدرات قطاع الزراعة الفلسطيني (الأرض والمياه)و كانت نسبة الأراضي الزراعية التي يملكها الفلسطينيون حوالي 39% من اجمالي الأراضي الفلسطينية صودر منها ما نسبته 50% [9]

تمدد الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين عامي (1967- 2023)

منذ احتلال إسرائيل لأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في العام 1967 دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تشجيع الاستيطان الاستعماري في مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية على وجه الخصوص من خلال مرور الاستيطان بمجموعة من المشاريع الاستيطانية التي مرت بمجموعة من المراحل عبرت عن واقعه وانتشاره الجغرافي

---

[8] ذياب مخادمة 2006 : الاستيطان اليهودي واثره على مستقبل الشعب الفلسطيني ، دار كتب عربية ؛ الأردن

[9] غسان دوعر – المرجع السابق غسان دوعر 2012 ، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية ، الاعتداء على الأرض والانسان ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، لبنان

أولا، مراحل الاستيطان الإسرائيلي 1967-2023

لقد تطور الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي ضمن استراتيجيات ومراحل يمكن تقسيمها الى ثلاثة حقب أساسية:

- **الحقبة الأولى : استراتيجية الاستيطان في عهد المعراخ(حزب العمل) في الفترة 1967-1977.**

بعد انتهاء حرب الرابع من حزيران عام 1967 احتلت إسرائيل ما تبقى من فلسطين التاريخية وهي الضفة الغربية وقطاع غزة وقد أصدر الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) وحكومة إسرائيل مرسوما لتطبيق (القانون والإدارة) الذي مهد الطريق الى هذا الاستيطان الاستعماري الى الشرق من الخط الأخضر بضم القدس الشرقية كليا الى إسرائيل ، وقد جاء الضم الرسمي بحكم القانون الإسرائيلي عام 1980 مع سن قانون أساس (القدس عاصمة إسرائيل) الذي أعلن القدس عاصمة كاملة وموحدة لإسرائيل وقد أسس تجمع المعراخ سياسته الاستيطانية الاستراتيجية على ركائز عدة منها الأمني، السياسي، الديموجرافي، والايدولوجي ، وقد افرزت عمليات الاستيطان في هذه الحقبة (62) مستوطنة حيث مر الاستيطان حينها بمرحلتين: الأولى وهي خطة ألون من 1967-1974

وخلال العام الأول لاحتلال الضفة الغربية استطاعت حكومة ليفي اشكول ان تقيم حوالي 14 مستوطنة حيث شكلت الحزام الأمني الأول ثم اتجهت نحو إقامة شبكة من المستوطنات في سلسلة الجبال الداخلية للمناطق المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية) لتشكل الحزام الأمني الثاني اذ أصبحت حركة جوش امونيم هي القوة الأساسية المحركة للنشاط الاستيطاني، وقادت ما أطلق عليه اصطلاح: الاستيطان غير الرسمي وصنفت هذه المستوطنات ضمن المستوطنات ذات الصبغة الدينية تطبيقا لمشروع الون القائم على فكرة أن حدود إسرائيل الدائمة الاستراتيجية تتمثل بالمستوطنات، وجاءت بعدها حكومة جولدا مائير التي اقامت 9 مستوطنات في جوش عتصيون وغور الأردن وهي تعادل 82% من المستوطنات التي أقيمت آنذاك وعددها 11 مستوطنة و مستوطنة واحدة على أراضي القرى المدمرة (يالو، بيت نوبا، واللطرون).[10]

المرحلة الثانية : وثيقة إسرائيل جاليلي ومشروعه 1974-1977 وهدفت الى تطوير سياسة الاستيطان من خلال إقامة مستوطنات جديدة وتعزيز القائمة منها وقد استثمرت حكومة رابين بين عامي 1974-1977 نتائج حرب تشرين في تصعيد السياسة الاستيطانية في الضفة الغربية كما أقيمت مستوطنات في منطقة القدس الكبرى

[10] خليل التفكجي (2013) الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة – واقع واشكاليات

الحقبة الثانية : فترة حكم الليكود 1977-1992

- **قامت استراتيجية الاستيطان لدى حزب الليكود الذي صعد الى الحكم عام 1977 على أسس دينية وليس على أسس امنية او اقتصادية فقط لذلك يعتبرون حقهم بالسيادة على الضفة الغربية وأن الدولة الفلسطينية لن تقوم وانشئت في هذه الحقبة 117 مستوطنة وحيث تقسم هذه الحقبة الى عدة مراحل**
- **مرحلة 1977-1981 حيث شهدت هذه الفترة انقلابا تاريخيا فقد جاء الى الحكم أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفا (الى ذلك الوقت) بقيادة مناحيم بيجل، فقد أقيمت خمسة وثلاثون مستوطنة جديدة وازداد عدد المستوطنين الى 13,234 مستوطنا وبلغت نسبة الزيادة 241%، وللمرة الأولى أقيمت مستوطنة واحدة في غزة.**

- **مرحلة 1981-1986 والتي شهدت تحركا يمينيا قاده عتاة الليكود ممثلين بمناحيم بيجل واسحاق شامير فأقيمت ثلاث واربعون مستوطنة جديدة وارتفع عدد المستوطنين الى 28,400 مستوطنا بزيادة بلغت 115% وشكل المستوطنون ما نسبته 2.2% من عدد السكان العرب البالغ عددهم آنذاك 1,294,700 نسمة وقد أقيم 53% من هذه المستوطنات في مناطق مكتظة في نابلس ورام الله و32.5% من هذه المستوطنات أقيمت في قطاع غزة وجبل الخليل و14% في غور الأردن ومستوطنة واحدة في منطقة غوش عتصيون (بين بيت لحم والخليل).[11]**

- **مرحلة 1986-1988 والتي تشكلت فيها حكومة ائتلافية من الحزبين العمل والليكود وأقيمت سبعة وعشرين مستوطنة وارتفع عدد المستوطنين الى 69,500 مستوطنا بزيادة 14% (4.4 بالمئة من مجموع السكان العرب)، في منطقة القدس شهدت إقامة مستوطنات جديدة أهمها بسيجات زئيف الشمالية والجنوبية بينما شهدت الضفة الغبية إقامة 59% من هذه المستوطنات في منطقة نابلس ورام الله بالقرب من المناطق العربية كثيفة السكان فاصبحت نسبة المستوطنين إلى العرب : 29.6% في قطاع غزة والخليل، أما عور الأردن فحصل على 11% مع جوش عتصيون.**

- **مرحلة 1988-1990 والتي استمرت فيها الحكومة الائتلافية في سياسة الاستيطان. واستمر الاستيطان في هذه المرحلة وأقيمت خمس مستوطنات وارتفع عدد المستوطنين الى 81,200 مستوطن.**

- **مرحلة 1990-1992 والتي اشتد الاستيطان فيها بعد ترأس حزب الليكود إسحاق شامير فقد أقيمت سبع مستوطنات وارتفع عدد المستوطنين الى 107,000 وأصبحت نسبتهم 5.3% من المجموع العام للسكان في الضفة الغربية وقد توزعت إقامة المستوطنات في جميع ارجاء الضفة ما عدا منطقتي رام الله وغور الأردن وقد نفذت عدة مشاريع استيطانية وابرزها مشروع شارون(العمود الفقري المزدوج) ومشروع غوش امونيم وخطة دروبلس من اجل ربط المستوطنات ثم الأراضي المحتلة بإسرائيل[12].**

[11] خليل التفكجي – المرجع السابق

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012)المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية

- **الحقبة الثالثة :الاستيطان في ظل عملية التفاوض 1992-2023 : تميزت هذه الحقبة بعودة حزب العمل واسحاق رابين الى الحكم مرة أخرى وتوقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 وعاد الى مشروع الون القائم على الحل الإقليمي الأمني وتنفيذ رؤية إسرائيل للمرحلة النهائية للحدود والمستوطنات[13]**
- **وقد مر الاستيطان حينها بمرحلتين:**
- **مرحلة الاستيطان 1992-2000 والتي تم فيها ارجاء قضية القدس والمستوطنات التي كانت تشكل حينها 10% الى مفاوضات الحل النهائية، ومع بدء مفاوضات الحل النهائي أعلنت إسرائيل نيتها الاحتفاظ بما يقارب 50% من الأراضي الفلسطينية المحتلة وكانت السمة الأساسية منذ عام 1992 بتوسيع الاستيطان وتعميقه وتقويته سياسيا وتكثيف اعداد المستوطنين والبدء في إقامة بؤر استيطانية الى جانت تكثيفه في القدس الشرقية وتعاظم الاستيطان بعد اتفاق أوسلو واخذ طابعا توسعيا افقيا وليس عموديا وقد ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية ما بين أيلول 1993 ووصول حزب الليكود للحكم عام 1996 من 100,000 الى 170,000 مستوطن، وفي عام 1996 ظهر التكتلات الاستيطانية حيث وضعت الحكومة الإسرائيلية خطة عاجلة لتوسيعه وقد وصل عدد المستوطنات الى اكثر من 176 مستوطنة منها 84 في القدس ومحيطها و18% في قطاع غزة ويوضح تقرير بيت سيلم ارتفاع عدد الوحدات السكنية ما بين 1993 و2000 بدون القدس من 20,400 الى 31,400 وحدة سكنية بزيادة نسبتها 54% خلال عشر سنوات.[14]**

- **مرحلة الاستيطان 2000-2022**

بعد توقيع اتفاق أوسلو لم تلتزم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بكل ما تم الاتفاق عليه ونشطت سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي لتضخيم المستوطنات القائمة وبناء جدار الفصل العنصري عام 2002 والبدأ بتنفيذ خطة الطرق الإسرائيلية التي تخص المستوطنين وعدد كبير من البؤر الاستيطانية ما زاد من تصاعد الاحداث مثل هبة النفق عام 1996 ومن ثم انتفاضة الأقصى والتي جاءت بمثابة اعلان شعبي وفصائلي عن فشل اتفاقية أوسلو وشهدت هذه المرحلة الانسحاب من المستوطنات في قطاع غزة في العام 2005 واخلاء نحو 8500 مستوطن منها[15]

ونتيجة لاستمرار التغول الاستيطاني فقد توقفت مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية منذ عام 2014 حتى الان ، لرفض إسرائيل وقف الاستيطان وقد اعتمد قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم 2334 الصادر عام 2016 الذي طالب إسرائيل بوقف الاستيطان في المناطق المحتلة عام 1967 (الضفة والقدس)الا ان هذا القرار لم يكن رادعا لإسرائيل ، بعد الانعطاف التاريخي للسياسة الامريكية ، وفي مخالفة للقوانين الدولية، وقع رئيس الولايات المتحدة الامريكية "دونالد ترامب" في عام 2017 قرارا أعلن فيه اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها اليها في 14 أيار 2018، مما وضع سياسة الرئيس الأمريكي الجديد "جو بايدن"، في مأزق من التراجع عن هذه الخطوات، أو التقدم في العملية السلمية، ليسير في نفس الاطار الذي جرى صياغته في عهد "ترامب" حول المصالح الأمريكية في المنطقة، والمتمثل بتعزيز الموقف الإسرائيلي، وتهميش القضية الفلسطينية [16]

---

[13] غسان دوعر – المرجع السابق

[14] مركز المعلومات الإسرائيلي -بيتسيلم (2013)تأثير سياسة التخطيط والبناء على البلدان في منطقتي(بي ، سي)

[15] غسان دوعر المرجع السابق

[16] اماني القرم 2022 سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطسنية (2017-2022)؛ شؤوون فلسطينية

وقد بلغ عدد المستوطنات من مستوطنة واحدة عام 1967 الى 151 مستوطنة في نهاية العام 2020، و 26 بؤرة استيطانية مأهولة تم اعتبارها كأحياء تابعة لمستعمرات قائمة، و150 بؤرة استيطانية ،وزيادة عدد المستوطنين من 240,348 مستوطن عام 1990 الى أكثر من 712,815 نهاية عام 2020 حسب معلومات المركز الفلسطيني للإحصاء. وهناك احصائيات ظهرت فيما يتعلق بعدد المستوطنين والمستوطنات في الضفة والقدس الشرقية لغاية عام 2022 وقد يكون ذلك بسبب عدم افصاح المصادر الإسرائيلية الرسمية بشكل واضح عن الاحصائيات الدقيقة، فقد أعلن معهد الأبحاث التطبيقية أريج بأن عدد المستوطنات حتى نهاية العام 2021 وصلت 199 مستوطنة، تضاف اليها البؤر الاستيطانية نحو 220 بؤرة يقطنها نحو مليون مستوطن منهم 350,000 مستوطن في القدس الشرقية

ثانيا: واقع الاستيطان الإسرائيلي وانعكاسه على الديموغرافية واتفاقيات التسوية: بنية الاستيطان وانعكاساته والتفتيت الجغرافي للضفة الغربية.

فصلت إسرائيل بشكل منهجي المجتمعات الفلسطينية الى سلسلة من الأرخبيلات المجزأة أو(ما يشار اليها بالجزر المعزولة والجيوب والمعازل والكانتونات والبنتوستات)، في اطار ترتيب يشار اليه أنه "أحد اشد أنظمة السيطرة المكثفة على الأراضي التي تم ايجادها حتى الآن"، وتسيطر إسرائيل على المجال الجوي والمياه الإقليمية والموارد الطبيعية الفلسطينية والحركة وأدوات الاقتصاد الكلي التي يتمكن من الاستقلالية الاقتصادية [17].

وهذا ما يظهر جليا بعد توقيع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني اتفاقية أوسلو 1993 والذي أدخل الاستيطان مرحلة جديدة ساهمت في زيادته وترسيخه وتفتيت الضفة الغربية، وبروز عدة اتفاقيات انتقالية مرحلية والتي كانت اخطرها اتفاقية طابا التي قسمت الضفة الغربية الى ثلاث مناطق (أ،ب،ج)، ومع صعود وتيرة الاستيطان غطت مساحة المستوطنات ما يزيد عن 40% من مساحة الضفة الغربية علما بأن المساحة الكلية للضفة الغربية تبلغ 5661 كيلومتر مربع وتبلغ مساحات كل من المناطق أ،ب،ج حسب ما هو موضح:

- **المناطق أ: وتبلغ مساحتها 1,000,485 دونما أي 18% من المساحة الكلية بينما يسكنها 55% من السكان الفلسطينيين وهي تخضع من الناحيتين الأمنية والمدنية للسلطة الفلسطينية، على رغم من اختراقها أمنيا بشكل دائم من قبل إسرائيل.**
- **المناطق ب: وتبلغ مساحتها 1,035,375 دونما ما نسبته 19% من مساحة الضفة الغربية وفيها 44.2% من السكان الفلسطينيين وتخضع هذه المناطق لسلطة إسرائيلية/فلسطينية مشتركة أمنية ومدنية لكنها من الناحية الفعلية تخضع أمنيا لإسرائيل بشكل شبه كامل.**
- **المناطق ج: وتبلغ مساحتها 3,456,440 دونما أي ما نسبته 60% من المساحة الكلية وفيها 0.8% من السكان الفلسطينيين من الضفة الغربية، وهي تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة أمنيا**

[17] غسان دوعر 2012 ،المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية ،الاعتداء على الأرض والانسان ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، لبنان

ومدنيا، وتبلغ المساحة العمرانية 262,174 دونما. وتبقى نسبة 3% من المساحة الكلية محميات طبيعية.
وان الفلسطينيين يعانون من سياسة الاستيلاء على أراضيهم ومن الطرد والتهجير من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لصالح المشروع الاستيطاني، من خلال السياسات الاستيطانية عبر مراحل الاحتلال المختلفة لفلسطين، مع التركيز على الاستيطان في الضفة الغربية بعد اتفاقيات أوسلو التي عقدت بين الجانبين عام 1993، كما ويؤكد على أن الاستيطان في الضفة الغربية يقضي على كافة مقومات التنمية، بالتالي يقضي على الحلم الفلسطيني بقيام الدولة الفلسطينية[18].

مما سبق يرى الباحث أن دوافع الاستيطان الاستعماري الاسرائيلي كلها تجتمع لتحقيق فكرة السيطرة على الأراضي الفلسطينية، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل، لاسيما أنها كثفت النشاط الاستيطاني وانتشاره بشكل كبير عبر مراحل حكومات إسرائيل المتعاقبة، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو، وتقسيم الضفة الغربية الى ثلاث مناطق، بهدف فرض الامر الواقع للسيطرة على اكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية، لذلك يرى الباحث أن إسرائيل لا تعطي أي أهمية للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وفق رؤية حل الدولتين.

الفصل الثاني :

أثار الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي على حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967

هدفت إسرائيل إلى تغيير الواقع السياسي والأمني والديمغرافي والسكاني للأراضي الفلسطينية عام (1967) أسوة بما فعلته الصهيونية سابقاً في الأراضي التي احتلتها عام (1948)، لتفريغ الأراضي المحتلة من سكانها الأصليين، حيث ترك الاستيطان الاستعماري الاسرائيلي آثاراً سلبية تدميرية متنوعة منها : ففي انعكاس الاستيطان على الناحية الديموغرافية، حمل مشهد الواقع الاستيطاني الإسرائيلي الكثير المتغيرات والدلالات منذ العام (1967)، وبلغ عدد المواقع الاستيطانية التي أقامتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الضفة الغربية منذ ذلك الحين، وحتى نهاية العام (2020) (471) موقعاً استيطانياً في الضفة الغربية، حسب نتائج الإحصاء، الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتشمل المواقع: مستوطنات، وبؤراً استيطانية، ومواقع مصنفه أخرى، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي (23 مستوطناً) مقابل كل (100 فلسطيني)، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي (71) مستوطناً مقابل

[18] بلال إبراهيم 2010 الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية واثره على التنمية السياسية – رسالة ماجستير ، جامعة النجاح

كل (100) فلسطيني، وشهد العام (2021) زيادة كبيرة في وتيرة بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على بناء أكثر من (12) ألف وحدة استيطانية في عام (2021) منها (9 آلاف) وحدة على أراضي مطار قلنديا في القدس، كما تمت المصادقة على مخططات تتضمن بناء آلاف الوحدات أنحاء الضفة بما فيها القدس.[19]

في الوقت الذي بلغ فيه عدد التجمعات السكانية الفلسطينية (524) تجمعاً ، فإذا استبعدنا بعض التجمعات السكانية الفلسطينية القليلة السكان والبعيدة نسبياً عن مراكز المدن والبلدات الرئيسية، وتم تصنيفها تجمعات قائمة بذاتها، اتضح أن كل بلدة أو مدينة فلسطينية يقابلها موقعاً استيطانياً في مؤشر خطير للسياسة الإسرائيلية، نحو السيطرة على الأراضي الفلسطينية، وجلب مزيد من اليهود المهاجرين مستفيدة من كل الظروف الفلسطينية والإقليمية والدولية المحيطة بالشعب الفلسطيني

وفي الناحية الأمنية؛ فإن وجود المستوطنات أدى إلى تشكيل وحدات مسلحة من ما يسمى "الحرس المدني" بهدف تعزيز الأمن في شوارع الضفة الغربية، وكنواة لجيش إنقاذ إسرائيلي بديل للجيش الاسرائيلي"، والذي أدى إلى حدوث مجموعة من الصدامات التي امتدت لتصل إلى عمليات إطلاق النار وارتكاب مجازر بحق الفلسطينيين، كما أنه غالباً ما كانت المستوطنات ثكنات عسكرية، يتلقى المستوطنون التدريب العسكري فيها للقيام بأعمال القتل والتخريب وارتكاب المجازر.

ولقد أقرت الاتفاقيات تسليح المستوطنين تحت المراقبة الإسرائيلية، والتي تؤثر هذه الممارسات على المنظومة الأمنية العامة للسلطة الفلسطينية، التي تقف عاجزة عن الحفاظ على أمن الفلسطينيين، أمام اعتداءات المستوطنين المتكررة، وذلك لأن صلاحياتها في الأرض والإدارة العسكرية محدودة، في الأراضي المحتلة المصنفة بمناطق(ب ، ج). [20]

وبالحديث عن أثر الاستيطان على الأمن الإسرائيلي، فقد اتخذت عمليات الاستيطان في معظم نشاطاتها طابعاً سياسياً أو أمنياً. وتقوم ثنائية الأمن والحدود بشكل أساسي على سياسة التوسع الاستيطاني التي تخدم هذا الهدف ، إذ تشكل الضفة الغربية استراتيجية تعطي منطقة الساحل الحماية الأمنية، وبدونها يكون الساحل مهدداً خصوصاً من الجهة الشرقية. بينما ينعكس تأثير الاستيطان سياسياً على قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وعاصمتها القدس الشرقية وفق رؤية حل الدولتين، من خلال تعمد "إسرائيل" تأجيل الحديث في هذه القضية وعدم طرحها في اتفاقيات أوسلو ، وقد بدت نواياها واضحة من خلال سرعة سياستها الاستيطانية بعد أوسلو، والتي لم تحكمها الاتفاقيات الموقعة فهي تتفاوض من خلال القوة وبسط النفوذ وفرض الامر الواقع، ومن خلال خريطة المستوطنات التي مزقت الضفة إلى كنتونات لاستحالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة ، لذلك فإن فكرة تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ،ب،ج) يعد دليلاً على مقدار

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2022

[20] احمد امارة الاستيطان في احياء القدس ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -مدار

حيازة إسرائيل لأدوات السيادة مقارنة مع السلطة الفلسطينية، كما يشير ذلك إلى تحكم إسرائيل بأكثر من (85%) من الموارد المائية الفلسطينية والتي تذهب إلى حصة المستوطنات .[21]

أما مدينة القدس؛ فقد وظفت إسرائيل النظام القانوني للأراضي وتبعاته مع أوامر عسكرية جديدة بالإضافة للقوانين الأردنية الخاصة بالضفة من أجل مصادرة أراض فلسطينية وإعلانها كأراضي دولة بالأساس، بهدف الاستيطان الاستعماري وتهويد الحيز والفضاء الفلسطيني في القدس، حيث أقرت إسرائيل بتوسيع نطاق قانونها وولايتها القضائية وإدارتها لتشمل الـ (70 كلم مربع) المضمومة التي غدت تعرف مع الوقت بـ "القدس الشرقية" أو "شرق" القدس"، حيث سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى الحفاظ على نسبة ديمغرافية تبلغ (70%) من اليهود و (30%) من الفلسطينيين في القدس، وتقليل نسبة الفلسطينيين تدريجياً من خلال سياسات التخطيط والبناء في المدينة بهدف عرقلة النمو الحضري والديمغرافي الفلسطيني ومنع تطور التجمعات الفلسطينية[22]

وهذا ما أكدته الدراسة أنه كان للسياسات الاستيطانية بأشكالها كافة، آثار تدميرية على مجمل مظاهر التنمية الوطنية الفلسطينية، سواء الديمغرافية أو الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية والتي تشكل بمجملها المرتكزات والمدخلات الأساسية للتنمية السياسية، فالاستيطان يسيطر على الأرض ومواردها الطبيعية، كما يقطع التواصل بين أبناء الضفة الغربية، وقد ألحق أضراراً أمنية فادحة بالفلسطينيين، إضافة إلى تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني في الضفة للمستوطنات سواء بالعمل أو حتى بربط بنيته التحتية بالمشاريع الاستيطانية، وتأتي كل هذه الإجراءات بهدف منع الفلسطينيين من إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية ذات وحدة جغرافية متواصلة.

يتبين مما سبق ؛ أن إسرائيل عمقت الاستيطان الذي ترك آثاراً ديمغرافية وأمنية وسياسية وآثاراً أخرى مختلفة، لتقويض الوجود الفلسطيني في الضفة والقدس الشرقية، وفرضت واقعاً ديموغرافياً أمام أي حلول مستقبلية، لتحقيق هدفاً استراتيجيا لها بإقامة القدس الكبرى الموحدة، مما يجعل إمكانية قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام (1967) أمراً صعباً، وإذا ما قامت فستكون غير قادرة على الحياة.

الفصل الثالث: دور الاستيطان الإسرائيلي في تدهور العملية السلمية تجاه حل الدولتين

شكل الاستيطان عقبة حقيقية أمام العملية السلمية ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لاسيما بعد إتفاق أوسلو وحتى إعداد هذا البحث، وأصبح واقعاً يستحيل التغاضي عنه، وقد تناول الباحث في هذا الفصل دور الاستيطان في تدهور العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين.

[21] مصطفى قاعود 2008 اغتيال البيئة (التطهير العرقي) -الاستيطان – الجدار – المياه ، صفحات للدراسات والنشر

[22] احمد امارة الاستيطان في احياء القدس ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -مدار

الاستيطان ودور العوامل الداخلية الإسرائيلية في تدهور العملية السلمية:

سنركز في هذا الجانب على عدة عوامل منها دور حكومات إسرائيل المتعاقبة في ترسيخ الاستيطان، ودور ومكانة المستوطنين في الاستيطان، واستراتيجيتهم في رسم السياسات الاسرائيلية ودور أحزاب اليمين، وانعكاسات هذه الأدوار على تدهور العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين.

أولاً: دور الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في ترسيخ الاستيطان الاستعماري وانعكاسه على تدهور العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين :

يظهر الدور الرسمي للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وما عرضته من مقترحات لخرائط التسوية الدائمة، انعكاساً مباشراً على تدهور العملية السلمية تجاه حل الدولتين، وقد تم التعبير عنها في معظم خطط التسوية السياسية والبرامج الانتخابية لهذه الحكومات، وهي كما يلي:

- **حكومة الليكود بزعامة نتنياهو ومشروع "ألون" (1996 - 1998):**

قامت رؤية نتنياهو للتسوية النهائية مع الفلسطينيين على خطة الخطوط الحمراء من خلال ثلاث لاءات: لا للدولة الفلسطينية، لا لإعادة الانتشار، ولا لوقف الاستيطان، وتعتمد خطته على احتفاظ إسرائيل بـ (u) من مساحة الضفة الغربية، بما عليها من مستوطنات .[23]

- **حكومة "باراك" العمالية (1998 – 2000)**

تمثل رؤية باراك للتسوية والتي تتضمن حصول السلطة الفلسطينية على نسبة تتراوح بين (50 - 60%) من مساحة الضفة الغربية، بحيث تنقسم الضفة إلى مساحة (66%) يحصل عليها الفلسطينيون، و (20) تطالب إسرائيل بضمها لها ، و (14%) ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية المؤقتة لمدة يتفق عليها الجانبان. وتكون منطقة القدس الكبرى خارج هذه الحسبة، علماً بأن القدس تمثل حوالي (20%) من مساحة الأراضي المحتلة عام (1967).

حكومتي شارون الأولى والثانية (2001 - 2003)

شهدت هاتين الحكومتين انهياراً كبيراً لعملية التسوية وبعكس الحكومات السابقة، لم يبادر "شارون" إلى خارطة محددة للتسوية الخارطة الوحيدة التي تداولتها حكومتا "شارون" هي خارطة بناء الجدار الفاصل الذي تبينه خارطة الجدار في ملحق رقم (5) والتي يبدو أنها خارطة الحل الدائم

[23] نظام بركات 2011 ، مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي ، مركز دراسات الشرق الأوسط -الاردن

بنظرهما. وقد عبر شارون عن نواياه، حيث قال: إن من حق إسرائيل الاستيطان في كل مكان وعدم التخلي عن المستوطنات.[24]

حكومة باراك (2000) وحكومة أولمرت (2009) توافق حكومة أولمرت مع اقتراحات باراك

اقترح رئيس الحكومة إيهود باراك عام (2000) ، بأن تقوم إسرائيل بضم كتل إستيطانية مقابل أراض إسرائيلية على امتداد الخط الأخضر، تنقل إلى الدولة الفلسطينية، وجدت هذه الفكرة تعبيراً لها في خطة أولمرت للسلام في (17) ديسمبر (2009)، وتضمنت تلك المقترحات ضم كتل إستيطانية كبيرة إلى إسرائيل مقابل أراضي النقب، ومقابل نقل مناطق مأهولة بفلسطينيين من داخل حدود عام (1948)، وهي خطة ام الفحم اولاً". مبتعدة عن المطلب الدولي والفلسطيني على إعتبار حدود الرابع من حزيران عام (1967)، حدوداً دولية معترف بها لكلا الدولتين[25]

حكومة الليكود بزعامة "نتنياهو" (2009 - 2021)

أكد نتنياهو على خطط حكومته السابقة في الأعوام (1996) - 1998)، وحسب رؤيته الجديدة، تمسك بشروطه، باعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة وتهويد القدس وتكثيف الاستيطان وعدم العودة لحدود الرابع من حزيران عام (1967)، والتي كانت من ركائز خطة حكومته [26]

حكومة نفتالي بينيت بالتناوب مع يائير لابيد (2021 - 2022)

كانت فترة الحكومة قصيرة والتي قامت على أيديولوجية يمينية واضحة، على اعتبار حق إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر، ودعمت بناء المستوطنات، واعتبرت طابع دولة إسرائيل على أنها دولة يهودية وديمقراطية للشعب اليهودي، وتجاهلت الحكومة الإسرائيلية وجود السلطة الوطنية بشكل تام أو أي وجود للعملية السلمية.[27]

[24] نظام بركات 2011 ، مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي ، مركز دراسات الشرق الأوسط -الاردن
[25] المكتب الوطني 2014 الأرض ومقاومة الاستيطان
[26] مروان أبو جاسر 2013 رؤية حل الدولتين واثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية – جامعة الازهر -غزة
[27] صحيفة القدس 2022 حكومة لابيد بينت

خطة حكومة نتنياهو 2023 (تسريع وتيرة الاستيطان وتكريس الضم الفعلي)

تواصل الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة بنيامين نتنياهو إجراءاتها "غير المسبوقة" لتسوية وتعزيز الاستيطان الاستعماري اليهودي في الضفة المحتلة ،.ففي لقاء مع رؤساء المجالس الاستيطانية، كشف وزير الدفاع الإسرائيلي غالانت عن بعض الإجراءات التي تخطط لها حكومة نتنياهو ولم ترد في الاتفاقيات الائتلافية بين الليكود وحزبي "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" - تسوية البؤرة الاستيطانية العشوائية "إفياتار"، وتعديل القانون الذي سنّه الكنيست في 2005 لتنظيم خطة الانفصال عن غزة التي فككت إسرائيل بموجبها أربع مستوطنات شمال الضفة، بما يسمح بعودة المستوطنين إلى بؤرة "حوميش" الاستيطانية، وتعزيز البنية التحتية وتأمين البؤر الاستيطانية ودعوة "المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)" لعقد جلسة فورية، يصادق خلالها على العشرات من المخططات الاستيطانية التي "تعطلت" في العام ونصف العام الماضيين، والمصادقة على بناء نحو 18 ألف وحدة استيطانية جديدة خلال الأشهر المقبلة ، كما تخطط الحكومة الجديدة لتعديل جدول جلسات المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في الضفة، لينعقد مرة كل شهر، كما قدمت النائبة شيران هسكيل ، مشروع قانون يقضي بسريان قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي على كامل أنحاء الضفة الغربية المحتلة، وهو أحد مشاريع الضم الزاحف.[28]

اجراءات "الثورة الاستيطانية" لحكومة نتنياهو الحالية :

- **المصادقة على 18 ألف وحدة استيطانية جديدة**
- **انعقاد المجلس مرة كل شهر وليس مرة كل ثلاثة أشهر**
- **لجنة فرعية للمصادقة على بناء استيطاني لا يشمل وحدات سكنية**
- **3 تواقيع وليس 5 للمصادقة على المخططات الاستيطانية**
- **تجاوز وزارة الأمن والمؤسسة العسكرية و"تمدين" الإدارة المدنية في الضفة**
- **"ضم مصغر" عبر إدارج الفلسطينيين في المعطيات الرسمية الإسرائيلية**

وسيتم إنشاء لجنة فرعية منبثقة عن المجلس، لتسريع وتيرة المصادقة على مخططات بناء في الضفة لا تشمل وحدات سكنية للمستوطنين، مثل رياض الأطفال ومنشآت صناعية، على أن تجتمع هذه اللجنة الفرعية بشكل متكرر - كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع - للموافقة على المخططات التي تعدها الحكومة في هذا الإطار.

[28] تقرير منشور على موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ رام الله – مدار بتاريخ 2023/4/12

زيادة عدد المستوطنين وتسريع وتيرة البناء الاستيطاني

وتشمل المخططات الإسرائيلية كذلك اختصار عملية المصادقة على المخططات الاستيطانية الجديدة، لتقليص الفترة الزمنية بين عملية التخطيط والبدء الفعلي بعمليات البناء، وذلك عبر تقليص عدد التوقيعات المطلوبة للمصادقة على المخططات الجديدة من خمسة إلى ثلاثة توقيعات، الأمر الذي من شأنه تسريع وتيرة البناء الاستيطاني، وتقليص الفترة الزمنية بين التخطيط والبناء بعدة أشهر.

ووفقا للتقرير، فإن الهدف الواضح الذي وضعه وزراء الحكومة الإسرائيلية الحالية هو زيادة عدد المستوطنين في الضفة بمئات الآلاف في السنوات القادمة؛ وفي سبيل ذلك، تسعى الحكومة - كما اتضح من خلال الاتفاقيات الائتلافية - إلى تقليص سلطة الجيش على "الإدارة المدنية" للاحتلال في الضفة، في عملية وصفتها الصحيفة بـ"تمدين" الجهاز عبر وصله مباشرة بالوزارات الحكومية المختصة، لتعمل على تقديم خدمات للمجالس الاستيطانية والمستوطنين دون الحاجة إلى وساطة وزارة الأمن أو قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال المسؤول عن "وحدة التنسيق" و"الإدارة المدنية".

تجاوز السلطات الأمنية

ووفقا للاتفاقيات الائتلافية، ستنتقل المسؤولية عن "وحدة تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق" المحتلة، و"الإدارة المدنية" لسلطة سموتريتش، الذي سيكون مسؤولا كذلك عن تعيين رئيس "الإدارة المدنية" ومنسق "أنشطة الحكومة (الإسرائيلية) في المناطق" المحتلة، علما بأنه منذ تأسيسها عام 1981، فإن تعيين رئيس الإدارة المدنية، وهو ضابط برتبة عميد، لا يخضع لأي تدخل سياسي ويقتصر التعيين على قرار من رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، يصادق عليه وزير الأمن، وكذلك الأمر بالنسبة لتعيين المنسق، وهو ضابط برتبة لواء.

المزيد من البؤر الاستيطانية العشوائية

والإدارة المدنية هي المسؤولة عن المصادقة على مخططات البناء الفلسطينية وبناء المستوطنات في المنطقة (ج)، وقسم التفتيش في الإدارة مسؤول عن الكشف عن البناء "غير القانوني" وهو القسم الذي يقوم، من بين أمور أخرى، بتفكيك البؤر الاستيطانية غير القانونية، بموجب القانون الإسرائيلي (لم تقم على ما يسمى بـ"أراضي دولة"). كما أن الإدارة مسؤولة أيضًا عن إصدار تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين وكذلك الاتصال بالسلطة الفلسطينية بشأن القضايا المتعلقة بالتنسيق الأمني والمدني، وبناء البنية التحتية مثل شق الطرق أو مد شبكة المياه.

تكريس للضم الفعلي

الحكومة الإسرائيلية الحالية لتنظيم عملية نقل المسؤولية عن الإدارة المدنية ووحدة التنسيق إلى سموتريتش،.وهذه العملية تهدف الى -"تطبيع" حياة المستوطنين في الضفة ومساواتها بسكان المدن الإسرائيلية، ما يعني بكلمات أخرى الضم الفعلي لهذه المناطق الفلسطينية في الضفة لسيادة الاحتلال الإسرائيلي، وتكريس واقع الأبارتهايد. بحيث يحظى المستوطنون اليهود بنظام حكم يشتمل على امتيازات، بينما تمارس حكومة الاحتلال القمع بجميع أشكاله بحق السكان الفلسطينيين.

كما تعمل الحكومة الإسرائيلية على "تغيير المعطيات الرسمية والبيانات المتعلقة بالمستوطنين في جميع الوزارات الحكومية، بحيث ترفع عددهم من نصف مليون مقيم في يهودا والسامرة، إلى 2.5 مليون، بما يشمل السكان العرب"، أي إدراج السكان الفلسطينيين في المعطيات الرسمية الإسرائيلية، في تجل صارخ لعملية الضم الفعلي.

كما تعمل الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة نتياهو الى تعزيز مصادقة الجهات الحكومية المعنية على مخططات لتعزيز البنية التحتية للمستوطنات في الضفة، بما في ذلك مخططات شق الطرق وبناء الجسور والأنفاق والبنى التحتية ، وظهور أرقام مرتفعة في البيانات الحكومية بشأن الأشخاص "المستفيدين" من هذه البنى التحتية، قد يسرّع من عملية المصادقة على المخططات، وعندما تسعى الحكومة الإسرائيلية للتخطيط لبناء طريق أو استخدام آخر للبنية التحتية في هذه المناطق، فإن العدد الحقيقي للأشخاص الذين يسافرون على الطريق أو يستخدمون تلك البنية التحتية ليس فقط عدد السكان اليهود، ولكن أيضًا العرب".

خطوات فورية... إنهاء ما كان قد بدأ

وتشمل الإجراءات الإضافية التي تناقشها الحكومة للوصول إلى قرار نهائي بشأن مخططاتها الاستيطانية، تشمل استكمال المشاريع الاستيطانية التي توقفت في عهد الحكومة السابقة، وخاصة تعبيد الطرق وتطوير الطرق القائمة؛ وتعزيز الإجراءات الأمنية على الطرقات وفي محيط المستوطنات، مثل زرع المزيد من الكاميرات وإقامة المزيد من الأسوار وغيرها من الإجراءات الأمنية، وزيادة الرقابة على قوانين المرور، وزيادة عدد أفراد أمن الاحتلال في الضفة[29].

مصادقة الحكومة الإسرائيلية الحالية على تشكيل ميليشيا الحرس الوطني للمستوطنات

وحسب اقتراح "بن غفير"، فإن "الحرس الوطني" سيتكون من 5 ألوية نظامية تضم 2500 عنصر من حرس الحدود، إضافة إلى 46 سرية احتياط منها 1800 وظيفة في المرحلة

[29] **خطة حكومة نتياهو لتسريع وتيرة الاستيطان وتكريس الضم الفعلي / مقالة منشورة على موقع عرب 48 بتاريخ 2023/1/25**

الأولى، بتكلفة 1.4 مليار شيكل ، وأن يحصل أفراد "الحرس" على صلاحيات تنفيذ اعتقالات ، وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 2023/4/2 على تشكيلها ورصدت موازنة لها بقيمة 1.5 مليار شيكل بعد اقتطع المبلغ من موازنة الوزارات الأخرى [30]

.

ثانياً: دور المستوطنين في تدهور العملية السلمية اتجاه حل الدولتين:

أضحى المستوطنون قوة سياسية واجتماعية فاعلة في المجتمع الإسرائيلي، مع تنامي المستوطنات في الضفة الغربية وزيادة اعدادهم وارتفاع نسبة التصويت بينهم مقارنة مع باقي المجتمع الإسرائيلي وقد أصبح حضورهم ذو أهمية في الأحزاب والجيش والقضاء والإعلام ومختلف مؤسسات الدولة، إلا أن المستوطنين ليسو ضمن نسق سياسي واحد، إذ تنقسم آرائهم فيما يتعلق بمشروع الاستيطان والعملية السلمية، على النحو التالي:-

- **التيار الديني الصهيوني: يستوطن بهدف الاستيطان الاستعماري ، ويشكل انصاره بين (33 - 35%) من إجمالي مستوطني الضفة الغربية، ويحصل على دعم قسم من العلمانيين، وأتباع هذا التيار يستوطنون نتيجة أهداف سياسية وايديولوجية من أجل السيطرة على الأرض، وضمان قيام أرض إسرائيل الكاملة ، دون أي وجود لدولة فلسطينية.**
- **التيار الديني المتزمت الحريديم يشكل أنصاره أيضاً نسبة تتراوح بين 32 - 34%)، لكن وتيرة تزايدهم أكبر، ويتمثل هدفهم من الاستيطان الاستعماري بالحصول على تجمعات سكانية مغلقة خاصة بهم، وأن تكون قريبة جداً من القدس، وقد يشكلون بعد عقد من الزمن، بحسب وتيرة تزايدهم السكانية، نصف عدد المستوطنين، وهم ضد أي عملية سلمية تهدف لإقامة دولة فلسطينية.**
- **المستوطنون العلمانيون المنسلون من التيار الصهيوني العمالي: يقطنون في المستوطنات الصغيرة، مثل مستوطنات الغور، وستتراجع نسبة هذه الشريحة بوتيرة سريعة في السنوات المقبلة، في ضوء الإرتفاع الحاد في أعداد انصار تيارات الحريديم والتيار الديني الصهيوني [31].**

بدأ المستوطنون بإنتهاج استراتيجية مواجهة تستند إلى عوامل قوتهم المتزايدة المتمثلة في زيادة تمثيلهم البرلماني ووزنهم الانتخابي التي فاقت الحجم الحقيقي لقوتهم الانتخابية العددية، وهذا ما عكسته انتخابات الكنيست الـ (25) في العام 2022 والعمل الميداني وفرض الوقائع على الأرض، والذي تمثل في صورتين

الأولى : تشكيل وحدات مسلحة من ما يسمى الحرس المدني بهدف تعزيز الأمن في شوارع الضفة الغربية"، وكنواة لجيش إنقاذ إسرائيلي بديل للجيش الاسرائيلي". والثانية: ارتفاع وتيرة أعمال العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين، ويعيش أكثر من (40%) **من المستوطنين الحريديم من إجمالي المستوطنين في الضفة الغربية، مع مؤشر إلى أن نسبتهم سترتفع إلى حوالي (50%) خلال السنوات القادمة، مقابل**

[30] الموقع الالكتروني لمركز حضارات للدراسات السياسية والاستراتيجية 0تقرير منشور بتاريخ 2023/4/3

[31] احمد اسعد 2021 السيطرة الاسرائيلية على الأرض- مؤسسة الدراسات الفلسطينية رام الله

تراجع نسبة العلمانيين، مما يجعل عملية إخلائهم في إطار أي تسوية سياسية صعبة جداً، وستكون المشكلة الأصعب لإسرائيل في الطريق نحو السلام[32].

ثالثاً: دور أحزاب اليمين في تدهور العملية السلمية اتجاه حل الدولتين:

على صعيد البعد الداخلي للسياسة الإسرائيلية وعقب اتفاق أوسلو ، أضحت التفاعلات السياسية تقوم على أساس أحزاب علمانية وأحزاب دينية يسار ضد (يمين، ومادة الانقسام الأساسية والأبرز تتمحور حول التسوية السياسية مع الفلسطينيين، والموقف من الاستيطان والمستوطنين ومكانتهم وأهميتهم لدولة إسرائيل، وأثرهم على سيناريوهات التسوية. ولقد تحول المستوطنون بحركاتهم ومؤسساتهم المختلفة وأولها مجلس يشع"، إلى قوة منظمة لا يستهان بها، وقادرة على فرض نفسها على السياسات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية. لذلك بات يسيطر على السياسات الاستيطانية في الضفة إثنتان من أكثر القوى نشاطاً وسرعة في النمو: الصهاينة المتدينون الذين ينظرون إلى حيازتهم للأراضي التوراتية بوصفها جزءاً من خطة الاهية تستند إلى الاعتقاد بظهور المسيح من جديد والمتزمتون دينياً (الذين يسعون لتطبيق مدونات حاخامية قديمة). ويمكن القول أن الوزن الديموغرافي للمستوطنين المتشددين وأنصار اليمين الديني قد أضحى من غير الممكن تجاهله على المستوى السياسي .

أما بالنسبة للتمثيل السياسي فتحتفظ أربعة أحزاب دينية بمقاعد في الكنيست إثنان منها متزمتان حزبا يهودات هتوراة وشاس)، واثنان -قوميان دينيان الإتحاد الوطني والبيت اليهودي). وكثيراً ما تكون قادرة على تشكيل الائتلافات الحاكمة أو الإطاحة بها أو التعجيل بالانتخابات المبكرة، مثلما فعلت في انتخابات الكنيست لعام (2022) والتي تصر تلك الأحزاب على رفض العملية السلمية، وزيادة التغول الاستيطاني، وتجعلها شريكاً إئتلافياً مربكاً . [33]

ولقد عززت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة (2023) بشكل واضح موقع النخب السياسية التي تمثل المستوطنين بشكل مباشر.

ففي دراسة مارجليت (2011م) إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد الذي أكد على عمليات السيطرة الإسرائيلية والإستيلاء على الأراضي التي تتم في الضفة الغربية والأحياء العربية الآهلة بالسكان في القدس الشرقية، ويرى أن مشروع المستوطنين هو محاولة خطرة أعدها بعناية اليمين

[32] احمد امارة – المرجع السابق

[33] احمد اسعد 2021 السيطرة الاسرائيلية على الأرض- مؤسسة الدراسات الفلسطينية رام الله

الإسرائيلي لمنع إعداد مشاريع سلام مستقبلية، فالحكومات الإسرائيلية تستخدم بهدوء ومكر المستوطنين لإغلاق الباب أمام أي انفراج يمكن التوصل من خلاله إلى اتفاق سلام

ويرى الباحث أن الدور الذي تقوم به الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، جاء لمصلحة التوسع الاستيطاني وترسيخه، وزيادة عدد المستوطنات وبالتالي زيادة أعداد المستوطنين وخصوصاً اليمين المتطرف، مما ساهم في تغيير مواقفهم السياسية، وتنامي قوة اليمين داخل الكنيست الأمر الذي سيؤدي إلى رفض أي مشروع قرار في الكنيست لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية، الذي ينعكس على تدهور العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين، وبالتالي سيقوض قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام (1967).

الفصل الرابع

مواقف أطراف الصراع من الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967) ، وانعكاسات ذلك على العملية السلمية وفق رؤية حل الدولتين

إن مستقبل عملية السلام اليوم بات مرهوناً بمدى قدرة أطراف الصراع الإسرائيليين والفلسطينيين) على حل قضية الاستيطان، لذلك تطرق الباحث في هذا الفصل إلى بداية طرح رؤية حل الدولتين، وإلى الموقف الإسرائيلي والفلسطيني باعتبارهم طرفي الصراع، وتطرق إلى الموقف الأمريكي باعتباره الراعي الفعلي الوحيد لعملية السلام ، كذلك تطرق أيضاً إلى موقف المجتمع الدولي، كما هي موضحه فيما يلي:

حل الدولتين:

منذ مؤتمر مدريد للسلام عام (1991)، وخلال مرحلة التفاوض على إعلان المبادئ التي انتهت في عام (1993)، ومنذ خريطة الطريق لعام (2003) للجنة الرباعية التي دعت إلى تجميد كامل لبناء الاستيطان وتفكيك البؤر الاستيطانية، فقد واصلت إسرائيل بناء المستوطنات وتوسيع القائم منها، إن عملاً من هذا النوع قوض مبدأ "الأرض" مقابل السلام"، وهو المبدأ الذي يتطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام (1967) مقابل سلام كامل مع جيرانها، إن المبدأ نفسه مستمد من قرارات مجلس الأمن الدولي (242) و (338) وهو الأساس الذي قام عليه توقيع الاتفاقيات المؤقته بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، لإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام (1967) وفق رؤية حل الدولتين. [34]

[34] د. محمد اشتية 2017 المستعمرات الإسرائيلية وتاكل حل الدولتين ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية – رام الله

وقد وضحت المفاوضات أن الهوة عميقة بين مواقف الجانبين، حيث تباين المواقف الجوهرية عرض المفاوضات للانهيار ؛ فقد جاءت المواقف كالتالي:

الموقف الفلسطيني: في عام (1993) وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو المؤقتة مع دولة إسرائيل، ورأى الفلسطينيون هذا الاتفاق بأنه يمهد الطريق لإقامة دولة مستقلة، إلا أن إسرائيل استخدمت هذا الاتفاق كغطاء لترسيخ وتعميق قبضتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعتبر الفلسطينيون الاستيطان غير شرعي وعقبة أمام عملية السلام، وطالبوا بالالتزام بوقف الاستيطان، وقبلوا أن يكون هناك تبادل أراض في أي تسوية سياسية بتعديلات طفيفة ومتفق عليها، كما يعتبر الفلسطينيون استمرار الاستيطان سبباً في جعل حل الدولتين بعيد المنال.[35]

الموقف الإسرائيلي: على الرغم من القرارات الصادرة عن المؤسسات الدولية، والتي تطالب دائماً إسرائيل بالالتزام بأحكام محكمة لاهاي لعام (1907)، واتفاقية جنيف الرابعة لعام (1949)، وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، أظهرت عدم احترامها لها، بل على العكس تماماً، فقد شرعت لنفسها العديد من القوانين لمصادرة الأراضي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث شكل الاستيطان استراتيجية ثابتة في سياستها، وحققت إجماعاً داخلياً لمواصلة عملية الاستيطان، مستغلة الموقف الأمريكي المتساوق مع موقفها، ووقوفه إلى جانبها، مما أدى إلى انغلاق مسار عملية التسوية السياسية بتقويض الحلول الإنتقالية، وغياب فرص الحلول الدائمة وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام (1967)، وفق رؤية حل الدولتين.[36]

موقف الولايات المتحدة تعتبر الولايات المتحدة أن المستوطنات غير قانونية، على الرغم من أنها لم تصوت بشكل منهجي لإدانتها بل حالت الولايات المتحدة تاريخياً دون اتخاذ قرارات دولية في مجلس الأمن الدولي ضد الإستيطان، ووقفت ضد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشأن، فصوتت ضد هذه القرارات بإستخدامها حق النقض "الفيتو" عشرات المرات.[37]

موقف المجتمع الدولي على الرغم من أن المجتمع الدولي يدعم حل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران عام (1967)، وأصدر العديد من القرارات التي تدين ،الإستيطان، إلا أنه كان غير راغب في اتخاذ إجراءات فورية ضد بناء المستوطنات، وإذا فشل المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات لدعم تفكيك جميع المستوطنات، بما في ذلك تلك الموجودة في القدس الشرقية، واستخدام كل السبل القانونية والسياسية الممكنة لتحقيق هذه الغاية، فإن تنفيذ حل الدولتين سيكون أمراً مستحيلاً.[38]

---

[35] د. محمد اشتية 2017 المستعمرات الإسرائيلية وتاكل حل الدولتين ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية – رام الله

[36] مروان أبو جاسر 2013 رؤية حل الدولتين واثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية – جامعة الازهر -غزة

[37] احمد اسعد 2021 السيطرة الاسرائيلية على الأرض- مؤسسة الدراسات الفلسطينية رام الله

[38] د. محمد اشتية 2017 المستعمرات الإسرائيلية وتاكل حل الدولتين ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية – رام الله

ويؤكد الباحث الإسرائيلي شالوم (2008) في دراسته دولتان" لشعبين رؤية آخذة بالأقول " أن استمرار التوسع الإستيطاني الإسرائيلي ولو بصورة محدودة لن يخدم بحال من الأحوال سياسة الإنفصال النهائي عن الفلسطينيين، أي أنه مع تزايد توسيع المستوطنات فإن ذلك يبعد فكرة حل الدولتين أكثر من أي وقت مضى، وبالرغم من اعتراف الحكومة بهذه الظاهرة فإنها اتخذت مواقف وارسلت رسائل مفادها أنها راضية عن بقاء الحركة الإستيطانية وفق القواعد المعلنة، باستثناء ما حصل في إخلاء النقطة الإستيطانية "عموما" في شباط 2006م.

يرى الباحث أن ضعف الموقف الفلسطيني المترهل والمنقسم في المفاوضات بسبب الاختلال في ميزان القوة بين الجانبين، جعل إسرائيل تتنصل من جميع الاتفاقيات بخصوص الوضع النهائي، كما أن الموقف الأمريكي يعزز الموقف الإسرائيلي، والقائم على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية والأمنية والسياسية والاقتصادية، وكذلك جاءت المواقف الإسرائيلية المتشددة من وقف أو تجميد الاستيطان كشرط أساسي للبدء في المفاوضات، وفشل المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات ضد المستوطنات، ليس لمصلحة العملية السلمية بل لتكريس الاستيطان وتقويض العملية السلمية وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام (1967) وفق رؤية حل الدولتين.

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة :

أخيراً يتضح أن مظاهر الصراع في الضفة الغربية مبنية على مخططات إسرائيلية معدة مسبقاً تستهدف تقويض الوجود الفلسطيني، لتحقيق أهداف محددة بعيدة المدى، في مقدمتها رسم حدود التسوية النهائية وضم أكثر من (60%) من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967) البالغة (22%) ، أي بمعنى أن الفلسطينيين سيبقون في جيوب ومعازل على أقل من (9.6%) من مساحة فلسطين التاريخية، من خلال خطط الحكومات الإسرائيلية التي تعتمد على احتفاظ إسرائيل بنسب كبيرة من مساحة الضفة الغربية، بما عليها من مستوطنات، في إطار أي تسوية مستقبلية، أو من خلال فصل أحادي الجانب، وهذا يفشل ويقوض قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافياً على حدود الرابع من حزيران عام (1967) وفق رؤية حل الدولتين.

استنتاجات الدراسة:

في ضوء العرض السابق لفصول الدراسة خرج الباحث بمجموعة من النتائج وهي:

1. **ثبتت صحة الفرضية بأن الاستيطان الإسرائيلي يدمر حلم الدولة الفلسطينية ويشكل عقبة أمام قيامها، إضافة إلى أنه في حال تم تجاوز قضية المستوطنات فإنها ستعيق نمو وتطور الدولة الفلسطينية مستقبلاً وتؤدي إلى تأجيج الصراع بدلاً من حله، وذلك وفقاً للمعطيات التالية: زيادة عدد المستوطنات من مستوطنة واحدة عام 1967، إلى (151) مستوطنة، و (176) بؤرة استيطانية، و (471) موقعاً استيطانيا حسب الاحصاءات حتى نهاية عام 2020) ، بينما ازداد المستوطنون في الضفة الغربية من (240,000) مستوطن في العام (1990)، إلى أكثر من (712.815) ألف مستوطن في نهاية العام (2020). ويلاحظ من ذلك تضاعف أعداد المستوطنين والمستوطنات بعد أوسلو، مما يدل على أن الحكومات الإسرائيلية تستغل السلام لصالح الاستيطان وتهويد القدس.**
2. **استغلت إسرائيل السلطة الفلسطينية والخلاف بين الطرفين من أجل تغيير الحقائق على الأرض وذلك لإنهاء حل الدولتين. حيث أن آثار الاستيطان الاستعماري تظهر بشكل بعيد المدى وليس بشكل آني، بينما إسرائيل عملت لصالح إطالة عمر المفاوضات لاستغلالها في النشاط الاستيطاني.**
3. **. على الصعيد الأمني يقوم المستوطنون وجنود الاحتلال المتمركزون على الحواجز بإرهاب الفلسطينيين ومهاجمة القرى والمزارعين.**
4. **. إن للاستيطان الإسرائيلي أثر كبير على عملية التسوية السلمية وعلى حل الدولتين حيث تقوم إسرائيل بفرض الوقائع على الأرض المحتلة عام (1967)، وذلك ؛ لتكون حاضرة في عملية السلام المستقبلية وخلق صعوبة في عملية إزالة المستوطنات وهي تقوض قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة**
5. **• إن انتشار شبكة المستوطنات على المواقع والأماكن الاستراتيجية في الأراضي الفلسطينية، تشكل ترجمة عملية للسيطرة على الأرض وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية إلى جيوب وكانتونات منعزلة. وإنشاء الطرق الجديدة، وبناء الجدار الفاصل داخل الضفة، كلها تشكل عقبات مادية بوجه إقامة دولة فلسطينية وفق رؤية حل الدولتين، وتمهد لحل إسرائيلي أحادي الجانب.**
6. **. إن الهدف الأساسي للاستيطان الاستعماري الإسرائيلي هو السيطرة على الأراضي المحتلة عام (1967) والموارد الطبيعية فيها، تحت ذريعة الأمن والدافع التاريخي للوجود الإسرائيلي في فلسطين.**
7. **يبقى عدم وجود راعٍ نزيه لأي عملية تسوية وفي ظل غياب مرجعيات دولية تحتكم للقانون الدولي، يبقى لموازين القوى الكلمة الفصل في تحديد معالم الحل، ومما لاشك فيه أن موازين القوى تميل للصالح الإسرائيلي كدولة قائمة متفوقة كماً ونوعاً على الفلسطينيين.**

8. . سياسة رهن مصير الشعب الفلسطيني بالسياسات الخارجية أثبت ضعفه ، بل دلل على فشل البرنامج السياسي التفاوضي في إنهاء قضية الاستيطان أو الحد منها . وعدم وجود استراتيجية فلسطينية مستقلة وغير مرتبطة بسياسات خارجية، زاد من تعقيد المسألة الفلسطينية.

في الجانب الفلسطيني لم يتمكن الفلسطينيون بالضفة الغربية التي كانت خاضعة للسيطرة الأردنية، والسكان الفلسطينيون في قطاع غزة الذي كان خاضعاً للسيطرة المصرية من إنجاز مشروع لتوحيد كيان فلسطيني يؤسس لإعلان أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة مستقبلاً.

كما يتناول الباحث بعض الاستنتاجات التي خلص إليها من خلال اطلاعه على قراءات مختلفة، تناولت أجزاء كثيرة تتعلق مباشرة بمضمون ما كتب في موضوع دراسته هذه. يرى الباحث أن استراتيجية الاستيطان وبناء شبكة الطرق الإسرائيلية والجدار الفاصل، هو إجراء استراتيجي أحادي الجانب من إسرائيل. وقد نجم عنه وقائع سياسية وجغرافية من أهمها إلغاء ما كان يسمى بالخط الأخضر. فالكثيرون يعتبرون أن ما تم هو ترسيم حدود سياسية واقعية جديدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لهذا يرى أنه لن يكون بالإمكان تجاوز هذه الوقائع على المدى القريب، وبالتالي يمكن اعتبار بناء الجدار أنه جاء كخطوة حاسمة من جانب إسرائيل، بحيث تفرض من خلالها رؤيتها للحل مع الفلسطينيين. ستبقى الأوضاع السياسية تراوح حالتها كما هو الوضع الراهن، ولن يحصل تقدم يذكر لسنين قادمة. هذا يعني انهيار العملية السياسية التي بدأت في مؤتمر مدريد ، ويرى أنه أحكمت حلقات انتهائها ببناء الجدار الفاصل وشبكة الطرق. وبذلك ستكون السنوات العشر القادمة أو أقل من ذلك، مرحلة في فصل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا يعني أن حل الدولتين سينتهي، وسيستمر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وسيستمر لفترات طويلة قادمة. لاحظ الباحث من خلال اطلاعه على الدراسات والتقارير والمصادر المختلفة التي تناولت الجزئيات التي كتب عنها بما يتعلق بالاستيطان، أن هناك مصادر مختلفة عديدة أوردت بيانات وأرقام إحصائية بخصوص بعض الجزئيات وخصوصاً أعداد المستوطنات والمستوطنين، وكان الكثير منها متباينة، رغم أنها تكون عن نفس الجزئية. رغم ذلك هناك العديد من تلك المصادر كانت قريبة من الإشكالية في الدراسة هذه، فقد أورد البيانات المختلفة ونسبها إلى مصادرها. كما أورد البيانات المتقاربة التي ذكرتها مصادر مختلفة عن الاستيطان، وقام بترجيح ما ذكرته بعض المصادر في هذا الشأن لأسباب أشار اليها الباحث في حينه. ، بعضها بعضاً فيما أوردته هذا التفاوت له أسبابه التي بينتها في مكان آخر. إضافة إلى أنه يشير إلى عدم وجود دقة كبيرة عند العديد من المصادر فيما تكتب عن موضوع الاستيطان

توصيات الدراسة:

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- **تفعيل التواصل مع الأطراف العربية والدولية ، على اعتبارهم جزء من جماعات الضغط التي يمكن من خلالها اجبار اسرائيل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية**
- **تطوير وتوسيع المقاومة الشعبية للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية**
- **تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية**
- **العمل على انشاء وحدة فلسطينية داخلية وخارجية لمقاومة المشروع الاستيطاني وبناء مجتمع فلسطيني قادر على الصمود والمواجهة**
- **التأكيد على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وضرورة انهاء الاحتلال ووقف كامل للاستيطان كشرط اساسي لمتابعة العملية السلمية والمفاوضات بحدود زمنية واضحه.**
- **على القيادة الفلسطينية التمسك بقرارها بعدم العودة إلى المفاوضات التي تحتكرها الإدارة الأمريكية ووجود جهات وقوى دولية اخرى شريكة كمرجعية للمفاوضات والقرارات الدولية اساس لأي حل للصراع .**
- **القيام بخطط تنموية شاملة لتعزيز صمود الفلسطينيين في أرضهم وتصديهم للمشروع الاستيطاني الديمغرافي.**
- **تقديم التسهيلات لرأس المال الفلسطيني المهاجر للعودة للاستثمار داخل الوطن**
- **إنشاء المشاريع التنموية لتعزيز صمود الفلسطينيين في اراضيهم.**
- **ملاحقة مسربي الاراضي للاحتلال وتشديد اجراءات البيع ونقل الملكية خاصة للأراضي الواقعة في مناطق**

قائمة المراجع

1. احمد امارة الاستيطان في احياء القدس ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -مدار
2. احمد اسعد 2021السيطرة الإسرائيلية على الأرض ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، رام الله
3. اماني القرم / سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2017-2022)شؤون فلسطينية
4. بلال إبراهيم 2010 ، رسالة ماجستير بعنوان الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية واثره على التنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية
5. خليل التفكجي (2013) الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة – واقع واشكاليات
6. ذياب مخادمة 2006 : الاستيطان اليهودي واثره على مستقبل الشعب الفلسطيني ، دار كتب عربية ؛ الأردن
7. غسان دوعر 2012 ،المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية ،الاعتداء على الأرض والانسان ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، لبنان
8. د. محمد اشتية 2017 المستعمرات الإسرائيلية وتأكل حل الدولتين ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية – رام الله
9. مروان أبو جاسر 2013 رؤية حل الدولتين واثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية – جامعة الازهر -غزة
10. نظام بركات 2011 ، مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي ، مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن
11. مارجليت مائير(2011م) إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد، مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية -القدس /ترجمة مازن الحسيني
12. مركز المعلومات الإسرائيلي - بيتسيلم (2013)تأثير سياسة التخطيط والبناء على البلدان في منطقتي
13. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ رام الله – مدار
14. صحيفة القدس 2022 حكومة لابيد بينت
15. المكتب الوطني 2014 الأرض ومقاومة الاستيطان
16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، عدد المستعمرين والمستعمرات ، 2012
17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2022
18. خطة حكومة نتياهو لتسريع وتيرة الاستيطان وتكريس الضم الفعلي / مقالة منشورة على موقع عرب 48 بتاريخ 2023/1/25
19. تقرير الاستيطان الأسبوعي بتاريخ 2023/3/11 اعداد مديحة الاعرج / موقع امد الإعلامي